الأمم المتحدة

A/C.2/55/SR.6

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
23 March 21
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد نيكوليسكو ..... (رومانيا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-67579 (A)
0067579

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد مجيدو** (إسرائيل): قال إن المسائل المعروضة على اللجنة الثانية تؤثر على رفاه الجنس البشري ومستقبل كوكب الأرض. وأن الجوع والفقر من عوامل عدم الاستقرار على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، كما سببت بعض الممارسات أضراراً لا رجعة فيها للبيئة في أركان العالم الأربعة. وأضاف أن المجتمع الدولي يتعرض لحيرة قاسية تتطلب حلولاً مكلِفة خلال فترات قصيرة للغاية.

٢ - وأعرب عن ارتياحه للتوصل إلى توافق في الآراء حول الأهداف الأساسية للتعاون الدولي في خدمة التنمية المستدامة، وهي استئصال الفقر، والأمن الغذائي، والقضاء على الأمراض، والبحث عن حلول شاملة للتغيرات المناخية والتصحر وإزالة الغابات وتقديم المساعدة للبلدان النامية، ذلك أن التنمية الدائمة هي التي تستطيع وحدها أن تُولِّد مستوى الموارد اللازمة لبقاء الأجيال المقبلة، وأن الجهود المتضافرة على المستوى الدولي هي التي ستتيح وحدها إشراك ملايين من الذين تجنبهم ركب الرخاء المتزايد في العالم حتى الآن.

٣ - ومضى يقول أن إسرائيل تهتم بهذه المواضيع اهتماماً شديداً، ولذلك قررت أ ن تركز نشاطها في المجالات التي ترى أنها أكثر خبرة ودراية فيها، وهي تنمية الإنتاج الغذائي في الظروف المناخية الصعبة وتطوير المجتمعات الزراعية. وأضاف أن هذه المهمة معهودة إلى مركز التعاون الدولي (ماشاف) الذي يسدي المشورة إلى الشركاء الحكوميين وغير ذلك من الهيئات الدولية لإظهار الابتكار، والتعلُّم بالخبرة من خلال عمليات التجربة والخطأ، واختيار النهج القائمة على المشاركة، بشكل منتظم، كما تفعل إسرائيل فيما يتصل بإدارة مواردها المائية وقطاعها الزراعي وبرامجها الحضرية. ولاحظ أن إسرائيل تقوم، منذ ٤٣ سنة، بتقديم خبرتها لآلاف من الرجال والنساء القادمين من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، وخاصة من السلطة الفلسطينية، حتى يستطيع هؤلاء المساهمة، بدورهم في تنمية مجتمعاتهم. وذكر أن الاهتمام مُنصبّ على الاستخدام الرشيد للمياه، في الوقت الراهن، لأن الموارد المتاحة للري في تناقص مستمر، بسبب التغيرات المناخية، على وجه الخصوص. وقد قامت إسرائيل بمبادرة خاصة في هذا الصدد، قُدِّمت إلى البنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتتناول مشاورات وبرامج تدريبية تهدف إلى إيجاد حلول عملية لمشكلة الأمن الغذائي في المناطق المناخية الضعيفة في أفريقيا، حيث أنها تهتم منذ عدة سنوات بتحقيق أقصى تفاعل ممكن بين الزراعة والتربة والمياه في المناطق ذات الموارد المائية الشحيحة. وأكد أن إسرائيل تؤيد، دون تحفظ، الاقتراح المقدم من طاجيكستان بأن تعلن الجمعية العامة سنة ٢٠٠٣ السنة الدولية للمياه العذبة.

٤ - وأوضح أ ن إسرائيل تثق في أنه يمكن مواصلة التقدم في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذا أبدى المجتمع الدولي روح التعاون و حسن النوايا، بهذا الشكل.

٥ - **السيد لاي جوان شو** (فييت نام): لاحظ أن اللجنة الثانية تبدأ مناقشاتها غداة قمة الألفية التي توصَّل فيها حكام العالم إلى تفاهم واتفاق عام حول أهم المشاكل الملحة التي تواجه الجنس البشري، وفي مقدمتها المسائل الاقتصادية والتنمية. وقال إن آفاق التنمية العالمية

واعدة، إثر التغيرات السريعة والعميقة التي حدثت مؤخراً. بيد أن تفاقم الفقر واتساع الهوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو يستمر. وأضاف أن التقدم المذهل في الثورة العلمية والتكنولوجية، وفي المقام الأول، في مجال المعلومات، تزيد من اتساع الفجوة القائمة بين الحائزين للمعلومات والمعرفة وغير الحائزين لها، بحيث يمكن أ ن تظهر صدوع اجتماعية أخرى بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، مما يهدد بإبعاد أفقر البلدان من عملية التنمية، تماماً، في حالة عدم اتخاذ التدابير اللازمة لعكس اتجاه هذا الوضع. وذكر أنه يجري تأكيد هذه الظاهرة منذ سنوات عديدة في محافل متعددة وأن الوقت قد حان لتقوم اللجنة الثانية بتحويل كلامها إلى أفعال مع تقديم توصيات محددة لضمان نجاح تحقيق الالتزامات التي تم التعهد بها في قمة الألفية.

٦ - ومضى يقول أن المجتمع الدولي عليه، في مواجهة المشاكل الكبرى للتنمية أن يعمل، على سبيل الأولوية، على تخصيص الموارد الكافية للتنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر وإقامة نظام اقتصادي وتجاري ومالي يتسم بالإنصاف والشفافية وعدم التمييز مع وضع في الاعتبار آراء وأفضليات البلدان النامية؛ وزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وتيسير نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية؛ والوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمرات الدولية المختلفة المعقودة حول مواضيع الطفل أو المرأة أو السكان أو البيئة أو المخدرات. وأكد أنه ينبغي الاضطلاع بهذه الأنشطة بشكل عاجل لضمان النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والمساواة الاجتماعية.

٧ - ولاحظ أن عام ٢٠٠١ ستتخلله عدة مؤتمرات كبرى تُنظَّم تحت رعاية الأمم المتحدة، منها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً، والمؤتمرين المتعلقين بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والمستوطنات البشرية؛ ومن أهم هذه المؤتمرات الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية الذي سيتناول مواضيع حاسمة منها المالية الدولية، وإصلاح النظام التجاري الدولي، وتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية وتخفيف عبء الديون. وقال إنه يتعين على اللجنة الثانية أن تتخذ القرارات التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المعلنة لهذه الأحداث المختلفة.

٨ - وأوضح أن فييت نام قد حققت، من جانبها، أوجه نجاح هامة في السنوات الأخيرة بفضل سياسة التجديد المتبعة: فقد تغلبت على أزمة الثمانينات وحافظت على معدل نمو سنوي نسبته ٢, ٧ في المائة، على مدى السنوات العشر الأخيرة وحققت الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. واستدرك قائلاً أنه ما زالت هناك، رغم ذلك، مشاكل هامة ينبغي التوصل إلى حل لها في إطار الاستراتيجيات الجديدة للتنمية للفترتين ٢٠٠١-٢٠٠٥ و ٢٠٠١-٢٠١٠: منها الانخفاض الشديد لدخل الفرد، وعدم تنافسية الاقتصاد وقدرته على البقاء، وتخلف النظام المصرفي والمالي، والبيروقراطية والفساد. وقال أن فييت نام تأمل أن تتغلب على هذه المشاكل في الأجل القصير وأن تحقق مستويات من التنمية تضاهي مستويات البلدان الأخرى في المنطقة وفي العالم.

٩ - **السيد كا** (السنغال): قال إن الزعماء المجتمعين بمناسبة قمة الألفية التاريخية قد أعادوا، رسميا، أولوية مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جدول أعمال الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين مما أعاد تأكيد دور اللجنة الثانية وعزَّز شرعيتها كهيئة للتداول وصنع السياسات في هذه المجالات. ولذا، يجب أن تبقى المنظمة الدولية مركزاً لمناقشة مشاكل التنمية لا أن تكون على الهامش، خلافاً لما تراه بعض مدارس الفكر. فلا بد من

ذلك، لأن تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وهو من الأسباب الأساسية لوجود المنظمة، يظل هدفاً يتعين تحقيقه بالنسبة للأغلبية العظمى من الشعوب.

١٠ - وتابع حديثه قائلاً أن العقد السابق كان زاخراً بالمؤتمرات واللقاءات الدولية التي أسفرت عن تحديد أولويات والاتفاق على أهداف واستنباط استراتيجيات، سعياً إلى تنمية متكاملة وشاملة ومنسَّقة. وقال إنه، مع تتابع عمليات التقييم، تظل المحصلة واحدة: فالتقدم المحرز منذ هذه اللقاءات الكبرى لا يرقى إلى الالتزامات التي تم التعهد بها، ويتزايد الفقر مؤدياً إلى اتساع الفجوة بين الأمم، وبين الطبقات الاجتماعية داخلها. وأضاف أن الملايين من الرجال والنساء في العالم ليس لهم حساب في العولمة التي لم تنته بعد من بسط منطق التهميش والعزلة المتصلب الخاص بها. ولاحظ أنه لا يمكن، في هذا السياق، أن نتكلم عن عالم قائم على الاعتماد المتبادل والتضامن، بينما لا يتخذ أي إجراء للتغلب على الفقر بجوانبه المختلفة، وإنشاء وظائف منتجة ومكافحة الجوع والمرض والأمية، وتيسير وصول الجميع إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

١١ - واستطرد قائلاً إن أساليب مواجهة هذه التحديات موجودة، مع ذلك؛ وتتمثل في زيادة تكافؤ التجارة الدولية، وتعبئة الموارد وفقاً لذلك وتسوية شاملة ودائمة لأزمة الديون. وأضاف أن المؤتمر الدولي المقبل المعني بتمويل التنمية سيكون اختباراً آخر لإرادة المجتمع الدولي بالنسبة للتوصل إلى حل جذري لمسألة الديون، فلا يمكن أن يؤدي أي جهد إنمائي إلى نتائج دائمة دون ذلك الحل، كما أوضح رئيس جمهورية السنغال بمناسبة قمة الألفية. ولاحظ أن قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقودة في تموز/ يوليه ٢٠٠٠، رغبة منها في الخروج من هذه الدائرة المفرغة قد كلَّفت السنغال بمهمة تنسيق الأعمال التحضيرية لحلقة دراسية أفريقية حول الديون ستكون مناسَبَة لدراسة موضوعية لأسباب المديونية وستسعى إلى استخلاص حلول موثوقة لهذه المشكلة.

١٢ - وإلى جانب هذه العوامل الخارجية، يجب ألاَّ ننسى أن التنمية تقوم، أولاً، على جهود وطنية تدعمها سياسة اقتصادية سليمة وواضحة، تتسم بالتكافؤ الاجتماعي، وإدارة حازمة للأموال العامة واحترام دقيق لسيادة القانون. فهذه من القيم التي يقوم على أساسها الحكم الرشيد الذي توليه السنغال أهمية كبرى.

١٣ - وذكر أن التاريخ المعاصر يعلمنا أن الطريق إلى التنمية يمر أيضاً بتشكيل المجموعات الكبيرة. ولذلك قرر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، المجتمعون في لومي، إنشاء الاتحاد الأفريقي الذي سيحقق الاندماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي على نطاق واسع. فأفريقيا الناهضة، هذه، الموحدة في تنوعها والواثقة في مصيرها، ستكون ملتقى القرن الحادي والعشرين. وإيماناً بذلك، كانت السنغال ثاني الدول التي صدقت على وثيقة إنشاء الاتحاد الأفريقي. وفي الختام، أعرب عن أمله في أن تواصل الأمم المتحدة، في تعاونها مع منظمة الوحدة الأفريقية، تقديم الدعم الثابت لتعزيز وتوطيد الجهود التي يبذلها الزعماء الأفارقة لإقامة هذا التجمع على صعيد القارة.

١٤ - **السيد هيريرا-ماركانو** (فنزويلا): قال أن قمة الألفية قد بيَّنت إرادة زعماء العالم لجعل صون السلام وتعزيز التنمية المحورين الكبيرين ذوي الأولوية في عمل الأمم المتحدة. ففي هذا الإطار، منحت الأولوية للحد من الفقر ومكافحة الأوبئة، والتعليم الابتدائي، وتخفيف عبء الديون وإنشاء هيكل يتسم بالإنصاف الحقيقي للعلاقات التجارية والمالية الدولية، وذلك من خلال مجموعة من

الأهداف المحددة في غضون السنوات الـ١٥ أو الـ٢٠ المقبلة.

١٥ - وذكر أن رؤساء الدول والحكومات قد اتفقوا على الدور المركزي الذي يجب أن تضطلع به الأمم المتحدة في تنفيذ هذا البرنامج. وقال أن الأمم المتحدة لا تتوفر لديها ما يلزم للعمل الفعال، في الوقت الراهن، ولذلك هناك حاجة ملحة إلى منحها السلطات والوسائل التي تسمح لها بتحقيق الأهداف المحددة. ومن الجدير بالملاحظة، في هذا الصدد، أنه إذا كان صون السلام والتنمية متساويين من حيث الأولوية لأنهما مترابطان، فإن جهازي الأمم المتحدة المكلفين بهذين الموضوعين، وهما مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا تتوفر لهما نفس السلطات وأساليب العمل، ولذلك، ينبغي القيام، دون إبطاء، بدعم فعالية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجعله مجلساً حقيقياً للتنمية البشرية يكون مكلَّفاً بتحقيق الأهداف العاجلة الواردة في إعلان الألفية. ولاحظ أن هذا المجلس الجديد، تحت إرشاد الجمعية العامة، عليه أن يعمل جاهداً على إعادة توجيه عملية العولمة التي تتخذ شكل قوة عمياء، لها فوائد لا جدال فيها، إلى جانب ما تبديه من جوانب ضارة وخطيرة، وهي تعايش الثراء المتسلط مع الفقر الساحق.

١٦ - ولاحظ أن المؤسسات الدولية المسؤولة أساساً عن مسائل التمويل والتجارة، وهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية هي موضع انتقاد متزايد لما تبديه من عدم حساسية إزاء الصعوبات المتزايدة التي يواجهها العالم النامي. وهنا يتضح الدور الفائق الذي يتعين للأمم المتحدة القيام به في تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل للاقتصادات وكذلك في تنسيق الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية والإنمائية على الصعيد العالمي، وذلك بالتعاون الوثيق مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وأضاف أن فنزويلا ستؤيد، في هذا الصدد، جميع التدابير التي تمكِّن للبلدان المتقدمة النمو من الوفاء بالتزامها بتخصيص ٧, ٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للتعاون والتنمية في أقل البلدان نمواً. ولا بد كذلك أن يحقق الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، والمقرر عقده في عام ٢٠٠١، نتائج ملموسة وفقاً للأهداف المعلنة في قمة الألفية. وأن فنزويلا تؤيد إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف والتنظيم ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي، يكفل معاملة خاصة وتفاضلية للبلدان النامية، مع اعتماد أحكام واضحة وشفافة خليقة بتيسير الاستثمار، وعمليات نقل التكنولوجيا والمعرفة وتدفق رأس المال. وقال أن فنزويلا تشعر بالقلق أيضاً إزاء عبء ديون البلدان النامية التي تتطلب وضع طرائق جديدة لتخفيض الدين وإعادة جدولته بشروط تساهلية حتى تستطيع البلدان النامية مواجهة مشاكل النظام المالي الدولي. وهي تؤيد البيان الذي أدلت به نيجيريا باسم مجموعة الـ٧٧، والذي يستلهم روح التضامن السائدة في برنامج عمل هافانا.

١٧ - وأوضح أن رؤساء دول وحكومات البلدان المنتجة والمصدرة للنفط أكدوا في الإعلان الصادر عنهم في كاراكاس، أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر يجب أن تكون في مقدمة الأولويات العالمية، مع التشديد على الإجراءات التي اتخذتها تلك البلدان في إطار صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط، من أجل التنمية الدولية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتمويل مشاريع التنمية لبلدان الجنوب، خاصة أفقر هذه البلدان.

١٨ - ختاماً، أكد أن المجتمع الدولي يستطيع تحقيق أهدافه المتمثلة في القضاء على الفقر، والتقدم الاقتصادي

والاجتماعي والنمو المستدام وجميع الأهداف المحددة خلال قمة الألفية، بفضل مجموعة المبادرات المذكورة والرامية إلى إنشاء نظام اقتصادي ومالي دولي يتسم بالإنصاف.

١٩ - **السيد نيهاوس** (كوستاريكا): قال إن قمة الألفية المعقودة مؤخراً كانت حدثاً تاريخياً سمح بدراسة متعمقة لعمل المجتمع الدولي في المستقبل. وأضاف أن الزعماء السياسيين قد اغتنموا هذه الفرصة لتحديد الأولويات ومسارات العمل الرئيسية الواجب اتباعها لمكافحة أهم المشاكل التي تواجه الجنس البشري.

٢٠ - ولاحظ أن موضوعين وثيقي الصلة قد سادا القمة، وهما مكافحة الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية، ويتطلبان رؤية شاملة وعملاً متضافراً وعازماً من جانب المجتمع الدولي، نظراً لما لهما من جوانب متعددة. ففي وقت يعيش فيه أكثر من ٥, ١ بليون شخص على أقل من دولار واحد في اليوم ويعاني مئات الملايين من سوء التغذية، دون أن يتوفر لهم المسكن اللائق أو سبل الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، يتخذ تحدي الفقر في العالم أبعاداً متعددة تتطلب مجموعة واسعة النطاق من جوانب التدخل. فينبغي، في آن واحد، الاستجابة، بروح المساواة والتضامن، للاحتياجات المتنوعة (الصحة، والمسكن، ومياه الشرب، والتعليم، والتدريب، والعمالة، ومستوى الأجور، والإنتاجية، والقدرة على التنافس، وتكافؤ الفرص) مع القيام، في نفس الوقت، بالقضاء على العقبات الهيكلية التي تؤدي إلى تفاقم مشكلة الفقر أو تحول دون التوصل إلى حل لها، مثل الاختلالات المالية. ونقص رأس المال من أجل الاستثمار الإنتاجي والاجتماعي، والوصول المحدود إلى الأسواق الدولية والكوارث الطبيعية التي تجرِّب اقتصادات أفقر البلدان وأضعفها.

٢١ - ومضى يقول إن العالم يملك سلاحاً جديداً لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية لمواجهة هذه الحالة، وهو ناشئ عن الثورة غير المسبوقة التي حدثت في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية وإدارة المعلومات: فالمعرفة والمعلومات والحصول على التقنيات الجديدة هي الآن مفتاح الرخاء. فالثورة الرقمية تتيح للبلدان النامية إمكانيات جديدة للنمو وأساليب جديدة لإيجاد مجتمعات تتسم بمزيد من الإنصاف والتضامن، حيث يستطيع كل فرد الاستفادة من التقدم الاقتصادي والازدهار الشخصي. وأضاف أن الشعوب التي تنجح في اعتناق التقنيات الجديدة بحماس هي وحدها التي ستكون أمامها فرصة للنجاح، في المستقبل. وبذلك، يتحتم على البلدان النامية أن تدرج هذه التكنولوجيا الجديدة في اقتصاداتها وأن تضع استراتيجية متسقة للتنمية، تستند إلى المعلومات والاتصالات وتتميز باستخدام أعلى المعايير التقنية، وتعميم الوصول إلى المعارف الجديدة وتنمية الموارد البشرية.

٢٢ - وأوضح أن كوستاريكا تطبق بالفعل سياسة متكاملة للتنمية الوطنية تستغل جميع إمكانات تكنولوجيا المعلومات بنتائج ممتازة: فقد كان المحرك الرئيسي لمعدل النمو الذي حققته في عام ١٩٩٩ والبالغ نسبته ٣, ٨ في المائة هو في قطاع التكنولوجيا الرفيعة مثل تصدير الرقائق الحاسوبية البالغ نسبته ٣٨ في ا لمائة من مجموع الصادرات الوطنية. وأُنشئت عدة شركات حواسيب واتسع نطاق الوصول إلى الإنترنت وأساليب الاتصال الأخرى بفضل برنامج لتوفير الحواسيب مجاناً في دور البلدية ومكاتب البريد والمدارس. وأضاف أن هدف كوستاريكا هو ربط ٥٠ في المائة من المدارس الابتدائية وجميع المدارس الثانوية بالإنترنت. وذكر أن هناك وحدات متنقلة متعددة الوسائط تجوب المناطق الريفية وتم ربط المؤسسات

الصحية بالفعل وقامت السلطات الوطنية بحوسبة أنشطتها لزيادة شفافيتها.

٢٣ - وأكد أن كوستاريكا حريصة على ضمان التنمية المستدامة السليمة بيئياً، وقد أحرزت تقدماً كبيراً في المجال البيئي لحماية ثراء تنوعها البيولوجي، وأورد على سبيل المثال، أن ٢٦ في المائة من الإقليم يخضع لنظام للحماية البيئية. وقال إن كوستاريكا من أوائل البلدان التي فضلت تثبيت الكربون وبيع الأكسيجين كمصدر تكميلي للموارد. وهي ما زالت عند عرضها لاستضافة مقر منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وترى أنه، نظراً لأهمية حماية البيئة من أجل بقاء الجنس البشري، تلزم مواصلة دراسة الصلات القائمة بين تغير المناخ، وتخفيض التنوع البيولوجي، وإزالة الأحراج، وتدهور التربة وتضاؤل الموارد المائية واستنفاد طبقة الأوزون، مع القيام، على سبيل الأولوية بتنفيذ أحكام جدول أعمال القرن ٢١ وبروتوكول كيوتو الذي تعتبر إجراءات التصديق عليه حالياً، في مراحلها النهائية.

٢٤ - ختاماً، قال إن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة السليمة بيئياً من المهام الضرورية والعاجلة والتي يمكن تحقيقها، في نفس الوقت، على ضوء ما يبديه المجتمع الدولي من تعاون وتضامن.

٢٥ - **السيد أهو-غليلي** (بنين): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الـ٧٧. فالعولمة هي التعبير الحديث عن الاستيلاء المنتظم على الثروات والفرص العالمية من جانب أقلية من الأفراد والشركات والبلدان. وأضاف إن المسألة تتعلق بنظام ظالم عجَّل بإثراء البلدان ذات الموارد المضمونة وإفقار البلدان الضعيفة، مما أدى إلى ظهور فئة من البلدان الفقيرة للغاية أو من أقل البلدان نمواً التي يتزايد عددها بشكل مستمر، مما يفسر سبب نظرة تشكك البلدان النامية من التوصيات المقدمة لها بضرورة اغتنام الفرص التي تتيحها العولمة. ذلك أن البلدان الفقيرة لا تستطيع الاستفادة من العولمة نظراً لعدم تمكنها من الحصول على التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات التي تحتكرها البلدان الغنية. ولاحظ أن الوقت قد حان للكف عن التلويح بالعولمة كما لو كانت عصاة سحرية تستطيع البلدان النامية تحقيق الرخاء فجأة بفضلها حيث أنه لا توجد أمثلة لنجاح إدماج البلدان الفقيرة في الاقتصاد العالمي.

٢٦ - ومضى يقول أنه قد يكون من الأفضل وضع استراتيجيات تساعد على وصول البلدان النامية إلى ثروات العالم، في إطار برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بتمويل التنمية وعلى أساس الوثائق الاستراتيجية لمكافحة الفقر.

٢٧ - وأوضح أنه يرى ضرورة مساعدة أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية على إنشاء الأساس الهيكلي اللازم لتحقيق تنمية مستدامة وقائمة بذاتها بتقديم مساعدة إنمائية رسمية واسعة النطاق، وتتناقص تدريجياً مع توصل البلد المستفيد إلى توليد الموارد الكفيلة بتغذية الادخار الداخلي وتيسير الاستثمار المنتج.

٢٨ - ولاحظ أن الإلغاء الجزئي للديون لن يكون كافياً لوضع البلدان ذات الدخل المنخفض على طريق التنمية، بل يلزم إلغاء الديون كلياً على أن يصاحب ذلك تدابير تيسِّر حصول هذه البلدان على الموارد المالية. ولذلك، يرحب وفد بنين بالمبادرة اليابانية في مجال إلغاء الديون الرسمية والديون غير الرسمية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ويأمل أن يشهد تعميم هذه الممارسة، في إطار الأمم المتحدة.

٢٩ - **السيد مموالِيفي** (بوتسوانا): قال إنه لا يمكن معالجة مشاكل الفقر بمعزل عن السياق الأوسع للتنمية. ولذلك ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور رائد في إنشاء الهياكل والآليات العالمية القادرة على تعزيز التنمية التي تكفل سبل العيش الكريم لسكان البلدان النامية.

٣٠ - ولاحظ أن قمة الألفية كانت مناسبة لدراسة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في جميع أنحاء العالم؛ وأن على اللجنة الثانية أن تراعي ذلك من أجل تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية واتخاذ قرارات لتعزيز التنمية المستدامة. فأي جهد يرمي إلى تخفيض نسبة الفقر إلى النصف قبل عام ٢٠١٥، عليه دراسة الجوانب المعقدة للعولمة وأثرها على التنمية، والحرص على ضمان تكافؤ واستدامة النمو الاقتصادي، وتحديد أفضل الطرق للمضي في إنشاء تعاون بنَّاء بين مؤسسات بريتون وودز والمجتمع المدني حول المسائل المتصلة بالتجارة والمالية والاستثمارات العالمية، بالاستناد إلى الأهداف المحددة خلال المؤتمرات الكبرى المعقودة في التسعينات في مجالات المرأة والصحة والبيئة والعمالة وتنمية الموارد البشرية.

٣١ - واستطرد قائلاً أنه، من أجل التوصل إلى حلول للمسائل المثارة في القمة، يجب أن تتوفر للأمم المتحدة الشجاعة للتكيُّف للأوضاع المختلفة. فمن المؤكد أن المسؤولية عن التنمية تقع على عاتق الحكومات، في المقام الأول، وأنه لا سبيل إلى تنفيذ رؤية الأمم المتحدة إلاَّ من خلال الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني. وأضاف أن قدرة التدابير الوطنية على البقاء تتطلب توفر الحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة والسياسات الاجتماعية التي تعمل على إيجاد مزيد من التكافؤ.

٣٢ - وبيَّن أن عمليات الاستعراض التي تجري كل خمس سنوات للمؤتمرات الكبرى للأمم المتحدة قد أوضحت أن التقدم المحدود المحرز في كثير من المجالات يعود إلى عدم توفر الموارد المالية والتقنية، وذلك رغم التعهدات المقدمة. وقال إن هذا ليس بغريب لأن العوامل الكامنة التي تؤثر على تعبئة الموارد من أجل التنمية لم تعالج بالشكل المناسب. ففي بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، يتحول ضعف الأداء الاقتصادي إلى مستويات من الفقر نسبتها ٥٠ في المائة؛ وتؤثر الجهود التي تبذلها بلدان أفريقيا لدعم التعبئة الداخلية للموارد تأثيراً هامشياً على أسعار المنتجات الأساسية، والوصول إلى الأسواق، والاستثمار الأجنبي المباشر والعبء الحالي للديون الخارجية.

٣٣ - وأكد أنه لا يمكن فصل الأداء الاقتصادي عن التنمية البشرية، أو المغالاة في تأكيد أن الآثار المدمرة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، (الإيدز)، خاصة في الجنوب الأفريقي، حيث تستطيع أن تُعرِّض ا لتنمية للخطر. وأعرب عن أمله في أن تحصل الاستراتيجيات المتعددة القطاعات للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الرامية إلى مكافحة الوباء العالمي على دعم من شراكات مبتكرة بين القطاعين العام والخاص. وقال إن وفد بوتسوانا يؤيد، لذلك، عقد دورة استثنائية للجمعية العامة حول الإيدز.

٣٤ - ولاحظ أن المجتمع الدولي عليه أن يصلح النظام التجاري المتعدد الأطراف بحيث يعكس مصالح البلدان النامية مع الإبقاء على أحكام خاصة وتفاضلية للبلدان التي تمر بالمراحل المبكرة من تنميتها وتعزيز تدابير بناء القدرات التجارية في البلدان النامية، خاصة في البلدان غير الساحلية. وقال إن عملية ا لإدماج قد بدأت على الصعيد الإقليمي باعتماد بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بروتوكول تجاري، في ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، بغرض إقامة كتلة اقتصادية واحدة.

٣٥ - وذكر أن الأمم المتحدة لديها أداة فعَّالة لمواجهة التحديات الهائلة للتنمية، تتمثل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تم إصلاحه. فالمشكلة الوحيدة الباقية هي نقص التمويل. وناشد مجتمع المانحين أن يقدم الموارد المناسبة لصناديق وبرامج الأمم المتحدة. وقال إن وفده يولي أهمية كبيرة للاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية والمقرر عقده في عام ٢٠٠١، ذلك أن تمويل التنمية مسألة أساسية لمواجهة مشاكل التخلف وانعدام الأمن الغذائي في البلدان النامية. وأضاف أن الصلة بين التصحر والفقر وطيدة وتتطلب اتخاذ تدابير فورية على الصعيدين الوطني والدولي. ختاماً، أكد أن بوتسوانا ترى أن مراعاة شواغل البلدان المهددة بالتصحر في عملية ريو+١٠ المقبلة، من الأمور الحاسمة.

٣٦ - **السيد كويندوا** (كينيا): قال انه يرى أن العولمة والاعتماد المتبادل بين البلدان الغنية والفقيرة الظاهرين في التجارة والتيارات المالية الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتقدم التكنولوجي والصلات الأخرى القائمة عبر الحدود بين المؤسسات الخاصة، عملية لا رجعة فيها. فالعولمة تنطوي على أخطار وتتيح أيضاً إمكانيات لجميع البلدان، وإن كان ذلك بصورة غير متكافئة. إذ أنها عرَّضت عديداً من البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، لصدمات خارجية سلبية. فهذه البلدان لا تستطيع الاستفادة بصورة كاملة من هذه الظاهرة حيث أنها لا تستطيع الوصول إلى موارد التمويل والأسواق والتكنولوجيا، بالشكل المناسب. ولاحظ أن الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان المحرومة تتسع باستمرار وأنه ينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي ومساعدة البلدان النامية على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، على نحو عاجل. وقال إن ظاهرة العولمة والاعتماد المتبادل قد تتيح وضع أسس للنمو المستدام والمنصف على الصعيدين الدولي والوطني، لو أُحسنت إداراتها. وأنه ينبغي أن يؤكد المجتمع الدولي الديمقراطية في اتخاذ القرارات بشأن المسائل الاقتصادية الدولية؛ والنظر المتكامل في المسائل المتصلة بالتجارة والمالية والتنمية في المحافل الدولية، والإصلاح الشامل للنظام المالي الدولي وتحسين سبل الوصول إلى الموارد والأسواق والعلم والتكنولوجيا لمعالجة مشكلة التهميش، حتى تستفيد البلدان النامية من العولمة والاعتماد المتبادل. وأضاف أن المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، عليه أن يساعد البلدان النامية، لا سيما بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، على الاستفادة، بشكل متكافئ، من فوائد العولمة، وعلى وضع برنامج إنمائي يسمح بالقضاء على الجوع والأمية والمرض والفقر لهذا الغرض.

٣٧ - ومضى يقول أنه يرى ضرورة تعزيز التدفقات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف والخاصة. وكذلك تدفق الاستثمارات والتجارة لتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية على الصعيدين الوطني والدولي. وأضاف أنه يرى أيضاً العمل على تعزيز عملية الديمقراطية في العلاقات الدولية والتعاون الدولي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وأضاف أنه يلزم، في هذا السياق، إرساء نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز والقابلية للتنبؤ به والوضوح، ويعزز الفرص المتاحة للبلدان النامية في مجال التجارة والتنمية ويزيد نصيب تلك البلدان من التجارة الدولية. وأكد أن هذه الشراكة العالمية الجديدة المدعومة من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في التنمية يمكن أن تساعد الانطلاق الاقتصادي للبلدان النامية، وخاصة بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. وسيسمح بتطوير الهياكل الأساسية وتعزيز نظم التعليم والصحة. وأكد أن تنمية رأس المال البشري وتوفير

الخدمات الاجتماعية من العوامل الهامة في القضاء على الفقر والأمية والأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا. ولذلك، ناشد المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، أن توفر الموارد المالية الجديدة المطلوبة لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية، خاصة بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. وذكر أنه يلزم، في هذا السياق، (أ) إلغاء الديون الخارجية للبلدان النامية؛ (ب) تحقيق المستوى المتفق عليه للمساعدة الإنمائية الرسمية، أي نسبة ٧, ٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو، تُقَدَّم للبلدان النامية ونسبة إضافية قدرها ١٥, ٠ في المائة توزع على أقل البلدان نمواً؛ (ج) دراسة مسألة عدم كفاية الاستثمار الأجنبي المباشر؛ (د) إلغاء جميع الحواجز الجمركية لتسهيل صادرات البلدان النامية؛ (هـ) تقديم مساعدة مالية مناسبة لتلك البلدان من أجل تعزيز قدراتها العلمية والتقنية؛ (و) تركيز الاهتمام على القضاء على الفقر والأمية والأمراض، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا؛ (ز) النظر في الآثار السلبية للصراعات الداخلية والخارجية على التنمية؛ (ح) مراعاة تدهور البيئة والكوارث الطبيعية.

٣٨ - وأكد مرة أخرى أهمية الأمم المتحدة كمحفل للحوار والتشاور فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالتعاون المتعدد الأطراف وبالتنمية. ولذلك، ينبغي أن تراعي المؤسسات التجارية والمالية الدولية الرئيسية إطار السياسات التي تعتمدها المنظمة وأن تحرص على استجابة سياساتها الخاصة لاحتياجات التنمية وأهدافها في البلدان النامية. وقال إنه مما يدعو إلى القلق أن مبادرات وبرامج الأمم المتحدة لم تحقق النتائج المرجوة في أفريقيا. ولذلك يلزم اتخاذ تدابير لتبسيط تنسيق تنفيذها حتى تستفيد البلدان الأفريقية من تمويل أفضل ويزداد إشرافها على البرامج المخصصة لها.

٣٩ - ختاماً، أوضح أن المجتمع الدولي عليه إيجاد الإدارة السياسية لتعبئة الموارد اللازمة لتنمية البلدان النامية. فقد أدَّت المشاكل المرتبطة بالعولمة والاعتماد المتبادل إلى زيادة الحاجة إلى وضع نظام اقتصادي دولي جديد. وأكد ضرورة مشاركة البلدان النامية، بصورة كاملة، في القرارات الاقتصادية الدولية المتخذة، بما في ذلك القرارات ذات الصلة بالتجارة الدولية والنظام المالي.

٤٠ - **السيد كيتيخون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): لاحظ أن العولمة كانت لها آثار متباينة على الفئات المختلفة للبلدان، وأن أوجه التفاوت المتنامية بين الدخل في أفقر البلدان وأغناها تشير إلى أن الأضرار تفوق الفوائد.

٤١ - وأكد أن الاقتصاد الحالي القائم على المعرفة يمكن أن يعود بمكاسب فائقة على البلدان التي لديها وسائل ممتازة للاتصالات، وليس على البلدان الأخرى. ولذلك يجب الحرص على أن تجني جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، لا سيما أفقر البلدان وأضعفها، فوائد تكنولوجيا المعلومات. وقال إن الأمم المتحدة عليها، من هذا المنظور، القيام بدور هام وأنها تستطيع تهيئة بيئة دولية مؤاتية للتغلب على المشاكل الراهنة.

٤٢ - ومضى يقول إن القضاء على الفقر ما زال يمثل مشكلة كبيرة بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، بحيث يبدو غير محتمل أن يتم تخفيض نسبة الفقر إلى النصف قبل عام ٢٠١٥. وأضاف أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، والمقرر عقده في بروكسيل، عام ٢٠٠١، عليه أن يحدد وضع تدابير الدعم التي اتخذها المجتمع الدولي، وخاصة في مجال المساعدة

الإنمائية الرسمية، والديون، والاستثمار والتجارة، وأن يضع السياسات والتدابير التي يتعين اتخاذها على الصعيدين الوطني والدولي، لضمان التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً وإدماجها تدريجياً في الاقتصاد العالمي.

٤٣ - ولاحظ أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لا تدَّخر جهداً لتحقيق أهدافها فيما يتصل بالتنمية، شأنها في ذلك شأن غيرها من أقل البلدان نمواً. وقال إنها تشجع مشاركة جميع الجهات الفاعلة المعنية في اجتماع المائدة المستديرة المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، والاجتماعات التالية. وإنها تتطلع إلى أن تترك صفوف أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠ أو قبل ذلك، بفضل الشراكة التي ستقام نتيجة لهذه الاجتماعات.

٤٤ - وذكر أهمية التجارة بالنسبة للنمو الاجتماعي والتنمية الاجتماعية، فقال إن بلدان نامية عديدة قد استفادت من زيادة فرص التجارة، بيد أن عدداً كبيراً من البلدان الفقيرة، خاصة البلدان النامية غير الساحلية لم يكن لها حظ في ذلك. وأضاف أن أخطار التهميش تعتبر أشد بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية نظراً لارتفاع تكلفة النقل ووجود بيئة غير مواتية للتجارة. ورحب لذلك بالاهتمام الذي أبدته الأمم المتحدة بالاحتياجات الخاصة لهذه البلدان فيما يتصل بالتنمية.

٤٥ - وأشار المتحدث إلى أن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية عقدت اجتماعاً على المستوى الوزاري، للمرة الأولى، في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بمقر الأمم المتحدة. وقال إن هذه البلدان ستواصل الاجتماع من أجل تعزيز وحماية مصالحها المشتركة. وأضاف أن الوزراء أعربوا عن تأييدهم لعقد اجتماع وزاري دولي بشأن مسائل نقل المرور العابر في عام ٢٠٠٣، بكازاخستان. وأكد أن تطوير نظم نقل المرور العابر سيسمح للبلدان النامية غير الساحلية بالمشاركة الفعالة في النظام التجاري الدولي. وختاماً أعرب عن أمل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في أن تراعي مشاكل تلك البلدان واحتياجاتها في قرارات المحافل الدولية الكبرى، وخاصة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، والاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية.

٤٦ - **السيد كومالو** (جنوب أفريقيا): أعرب عن تأييد وفده للبيانات التي أدلى بها كل من نيجيريا، باسم مجموعة الـ٧٧، والصين وناميبيا.

٤٧ - ولاحظ أن جُلَّ اهتمام أعمال المنظمة خلال الدورة الحالية سوف ينصبّ على مشكلة الفقر ومشكلة التنمية. وقال إن القضاء على الفقر يتطلب الأخذ بنُهُج شاملة وأن معالجة المسائل ذات الصلة بالموضوع، وهي الممارسات التجارية المُنصفة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتخفيف عبء الديون، ونقل التكنولوجيا، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحماية البيئة، كلها تقتضي القيام بعمل جماعي ومُنَسَّق.

٤٨ - وفيما يتصل بالتنمية المستدامة، قال إنه لا سبيل إلى تحقيقها إلاَّ من خلال التعاون وإقامة الشراكات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. وأضاف أنه يتحتم وضع نظام يخضع للقواعد ويكفل العلاقات الديمقراطية بين البلدان، حيث أنها غير متساوية في الحجم والوزن.

٤٩ - وأعرب عن ترحيب جنوب أفريقيا باستضافة قمة الأرض في عام ٢٠٠٢، التي ستساهم في إنعاش القارة الأفريقية، وقال أنه يرى أن الاستعراض يجب أن يعزز التعهدات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه

باحترام مبادئ جدول أعمال القرن ٢١، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأضاف أن مرحلة تقييم العملية التحضيرية يجب أن تُسفر عن أسلوب عملي وتطلُّعي يسمح بتحسين تطبيق جدول أعمال القرن ٢١. وذكر أنه تجدر في هذا الصدد دراسة مشاكل البيئة والتنمية، فضلاً عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من منظور متكامل. وأكَّد أن جنوب أفريقيا ترى أنه لا مجال لإعادة التفاوض بشأن جدول أعمال القرن ٢١.

٥٠ - ولاحظ أنه، رغم بعض الإنجازات، فالعالم يتقدم ببطء شديد على طريق التنمية المستدامة. وقال إنه، بالنسبة لعديد من البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، ما زال القضاء على الفقر وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتهيئة الظروف المؤاتية للنمو الاقتصادي المستدام، كلها تمثل هدفاً بعيد المنال: فالتحديات التي تتعيَّن مواجهتها تتجاوز قدرات تلك البلدان بمقدار كبير وتتطلب جهداً على الصعيد العالمي، يرمي إلى حماية النظم البيئية مع تشجيع التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي اللذين يحافظان على الموارد الطبيعية للأرض.

٥١ - وتناول العولمة، فقال إن المسألة تتعلق هنا بظاهرة واعدة، وإن كانت أوجه التفاوت الناشئة عنها تقتضي الجدية في معالجتها حتى لا تصبح قوة مدمرة لكثير من البلدان. وأضاف إن الفاصل الرقمي يمثل أخطر الجوانب، في الوقت الراهن وأن جنوب أفريقيا ترحب بالجهود المبذولة للتقليل من الفجوة بين البلدان في هذا المجال.

٥٢ - وفيما يتصل بالمساعدة الإنمائية، قال أنه، من الجدير بالذكر أن الأموال التي تمثلها تعتبر، أحياناً كثيرة، مصدراً هاماً للاستثمارات في الهياكل الأساسية وعاملاً محدداً في اجتذاب الاستثمار الأجنبي. وأضاف أن تدفقات المساعدة تساهم بدرجة ملحوظة في دفع النمو في البلدان النامية.

٥٣ - وأكد أن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، والمقرر عقده في عام ٢٠٠١، يتيح فرصة فريدة للتصدي لمسألة انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية والصلات القائمة بين إصلاح الهياكل المالية الدولية والقضاء على الفقر. وقال إنه يتعين أن يتناول إصلاح الهياكل المالية الدولية مشاكل عديدة، منها توسيع مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات في مؤسسات بريتون وودز. وأنه ينبغي النظر في ضرورة التخفيف من ضعف البلدان الفقيرة أمام الصدمات المالية التي يمكن أن تكون تكاليفها ونتائجها الاجتماعية خطيرة للغاية. وأضاف أن جنوب أفريقيا تشارك بنشاط في التحضير لهذا الحدث الهام.

٥٤ - وفيما يتصل بمجال التجارة، قال أن من المهم القيام، دون إبطاء، ببدء مجموعة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية. وأضاف أنه ينبغي وضع في الاعتبار شواغل التنمية للبلدان النامية والعمل على تحديد التجارة الدولية في المجالات ذات الأهمية الخاصة لتلك البلدان، مثل الزراعة والمنسوجات.

٥٥ - واستطرد قائلاً إن البلدان النامية ما زالت تعاني كثيراً من السياسات الحمائية التي تتبعها البلدان المتقدمة النمو. وأضاف أن التقرير الأخير للبنك الدولي يوضح أن الحواجز التعريفية المطبقة من البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى عوامل مُخلَّة أخرى، مثل عمليات الدعم، تسبب خسائر تصل إلى نحو ٢٠ بليون دولار بالنسبة للبلدان النامية. وأضاف أنه، وفقاً لما ذكره مدير البنك الدولي، فإن التكاليف السنوية التي تمثلها

الحواجز التجارية المفروضة من البلدان الصناعية تصل إلى ضعف مجموع المساعدة الإنمائية المقدمة.

٥٦ - وأوضح ضرورة الاهتمام أيضاً باحتياجات أقل البلدان نمواً التي يجب السماح لمنتجاتها بالوصول إلى الأسواق الدولية بحرية. وقال إن الآمال المعقودة على مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً لتحقيق الكثير، وأن جنوب أفريقيا تشارك في الأعمال التحضيرية بنشاط.

٥٧ - ولاحظ أن الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعقود مؤخراً في براغ قد أكد أهمية تخفيف الديون فيما يتصل بالتنمية. وقال إن من الأمور غير المشجعة ملاحظة أنه بعد مرور ٤ سنوات على بدء المبادرة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، هناك ١٠ بلدان فقط استوفت الشروط اللازمة للاستفادة منها، بينما تسعى ١٠ بلدان أخرى إلى التمكن من استيفاء هذه الشروط قبل نهاية العام الحالي. وأضاف أنه، من الواضح أن أي تقدم في سبيل تخفيف عبء الديون يمر بتوفير الموارد اللازمة من جانب البلدان المتقدمة النمو. وأكد أن اللجنة الثانية عليها أن تُذكِّر بذلك بوضوح، وأن تطالب بتمويل كامل لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وأن تدعو إلى تخفيف هذه الديون بشكل أوسع وأعمق.

٥٨ - **السيد الشبكشي** (المملكة العربية السعودية): قال إن الدورة الراهنة للجمعية العامة تأتي في أعقاب انعقاد قمة الألفية التي أكد فيها قادة العالم إدراك أوضاع عالمنا التي تنذر بأخطار تتعدى الدول النامية إلى الدول المتقدمة النمو، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وأعربوا عن أمل الإنسانية في مستقبل أفضل على أساس العدالة والمساواة. وأضاف أنه يتوجب، في أعتاب ألفية جديدة الاستفادة من دروس القرن الماضي والتطلع بتفاؤل أكبر للمستقبل في ظل ما يشهده عالم اليوم من تحولات ضخمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي ومن تقدم كبير في مجال العلم والتكنولوجيا وقيام تجمعات إقليمية محورها العولمة وتحرير التجارة. ولاحظ أنه إذا كانت ظاهرة العولمة توجب على البلدان النامية التكيف معها تجنباً للتهميش، فإن العولمة التي تؤدي إلى إفراغ الدول النامية من مواردها وتهميشها بينما يتزايد احتضان الدول المتقدمة النمو لمزيد من الخيرات ورؤوس الأموال أمر غير مقبول لأنه يزيد من الهيمنة وتكريس الظلم واللامساواة في العلاقات الدولية. وذكر أن الحوار بين الشمال والجنوب لم يصل إلى نتائج تسهم في تضييق الفجوة وتحقيق التكافؤ بين المجمعتين، مما يستدعي بذل الجهود الجماعية، استناداً إلى الشعور بالمسؤولية المشتركة حيال بني الإنسان.

٥٩ - وتابع حديثه قائلاً إنه، مع دعوة الدول النامية إلى مضاعفة جهدها لتحسين أدوات التنمية فيها وإزالة جميع العوائق التي تحول دون تقدمها والاستثمار في الموارد البشرية والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي، يجب مطالبة البلدان المتقدمة النمو بالوفاء بما تعهدت به من مساعدات وبعدم وضع عقبات أمام دخول صناعات الدول النامية إلى أسواق الدول الصناعية. وأكد أن المملكة العربية السعودية تحرص دائماً، من جانبها على احترام التزاماتها الدولية في هذا المجال. إذ قدمت مساعدات بلغت قيمتها الإجمالية ٧٥ بليون و ٣٤ مليون دولار إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً حتى نهاية عام ١٩٩٩، تمثل أكثر من ٤ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي. وذكر أن المملكة العربية السعودية تقدمت بطلب للانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتطالب بالتأكيد على عالمية هذه المنظمة بتيسير وصول منتجات الدول

النامية إلى الأسواق وتحقيق المرونة في شروط الانضمام. وترى كذلك أن الأمم المتحدة عليها القيام بدور فعال في عملية الحد من اتساع الهوة بين الدول الغنية والدول النامية وجعل ذلك هدفاً ثابتاً لها، مما قد يستدعي قيام الأمم المتحدة بدور فعال في أنشطة المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية الآخذة في التكاثر مع تنوع الأغراض والأهداف. وقال إن تحقيق التنمية الاقتصادية وإرساء دعائم الاستقرار الاجتماعي ومواجهة المشاكل البيئية والسكانية يجب أن تحتل مكاناً متقدماً في أولويات الأمم المتحدة في حقبتها التاريخية القادمة. ختاماً، أشار إلى أنه لا تنمية حقيقية بدون استقرار، ولا استقرار بدون احترام لمبادئ الشرعية الدولية واعتماد الحوار والتفاؤل على قدم المساواة والتكافؤ في العلاقات الدولية.

السيد ساغان (ماليزيا): أيد البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الـ٧٧ والصين.

٦١ - وقال إن قمة الألفية أتاحت الفرصة لاستعراض الخبرات المكتسبة في مجال التنمية على مدى العقود الماضية والتعهد بالتزامات جديدة في هذا الصدد. وأضاف أن أهم المشاكل المطروحة تتمثل في أوجه التفاوت في التنمية، المترتبة على العولمة وتحرير التجارة وتفاقم الفقر في معظم البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نمواً.

٦٢ - ولاحظ أن العولمة ليست العلاج الشافي، بل إنها أوجدت مشاكل جديدة للبلدان النامية وأن عدداً قليلاً من البلدان هي المستفيدة منها وحدها.

٦٣ - ومضى يقول إن التجربة الصعبة التي مرت بها منطقة جنوب شرقي آسيا دليل على ما يمكن أ ن تُلحقه العولمة من أضرار بالبلدان النامية. فتجربة ماليزيا توضح أن اقتصادات هذه البلدان عاجزة بالفعل عن الدفاع عن نفسها أمام هذه المضاربات الشرسة. وأضاف أن رئيس وزراء ماليزيا قد ذكَّر في هذا الصدد أن العولمة لم تحقق بعد وعودها البرَّاقة، وأننا نتعرض لخطر تسارع الدائرة المفرغة للعجز في عمليات التبادل التجاري وميزان المدفوعات وعدم الاستقرار المالي والمديونية والانكماش، بالإضافة إلى التكاليف الاجتماعية والتدهور الاقتصادي بصورة عامة، في حالة عدم التقدم بحرص على طريق تحرير التجارة.

٦٤ - واستطرد قائلاً إن ماليزيا أخذت بتدبير جريء من أجل حماية اقتصادها، وذلك بتطبيق الرقابة الانتقائية على رؤوس الأموال. فالرقابة على أسعار صرف العملات قد سمحت للبلد بمواجهة تحركات رؤوس الأموال المتقلبة. وأضاف أن الناتج الوطني الإجمالي لماليزيا الذي هبط بنسبة ٧ في المائة في عام ١٩٩٨، سجل نمواً نسبته ٦, ٥ في المائة في عام ١٩٩٩ نتيجة لذلك. وأن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قد أثنى على هذا التدبير الذي لا يتعارض مع النظم المالية الدولية أو الاتفاقات المبرمة مع صندوق النقد الدولي. وقال إن ماليزيا تُذكِّر مرة ثانية بأنه لا بد من إعادة النظر جدياً في مفهوم التعاون الاقتصادي الدولي وتدعو إلى تعزيز الهياكل المالية الدولية، في مجال الوقاية والإدارة والحل المناسب والفعال للأزمات المالية.

٦٥ - وتناول مشكلة الفقر، فذكر أنه أساس جميع الجهود المبذولة لتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم. وقال إن مديونية البلدان النامية تتزايد، مما يزيد من صعوبة مكافحة الفقر. وأضاف أن ماليزيا ترحب، لذلك، بإنشاء اللجنة التنفيذية المشتركة للبنك الدولي/ صندوق النقد الدولي المكلفة بتنسيق الأنشطة المتصلة بالمبادرات المشتركة، ومنها المبادرة المعززة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وبرنامج الوثائق الاستراتيجية المتعلقة بمكافحة الفقر. وأعرب عن أمل

ماليزيا في أن يعمل المجتمع الدولي على تخفيف ديون البلدان الفقيرة حتى تستطيع تلك البلدان أن تخصص جزءاً مناسباً من دخلها لبرامج مكافحة الفقر.

٦٦ - وتابع حديثه قائلاً إن تمويل التنمية مسألة بالغة الأهمية. وأعرب عن أسفه لأن البلدان النامية لا يستطيع أغلبها الوصول إلى المصادر الدولية لتمويل التنمية إلا بشكل محدود حتى الآن. وقال إن ماليزيا تتطلع بأمل كبير إلى الاجتماع الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في عام ٢٠٠١. واضاف أنه ينبغي أن يتصدى هذا المؤتمر، على سبيل الأولوية للمشاكل الوطنية والدولية والشاملة المرتبطة بتمويل التنمية. فلا تنمية بلا تمويل للتنمية. ولذلك تشعر ماليزيا بالقلق إزاء تناقص التعاون الإنمائي. وأكد ضرورة أن تُعزز البلدان المتقدمة النمو جهودها لتحقيق الهدف المتفق عليه والمتمثل في تخصيص ٧, ٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمجمل المساعدة الإنمائية الرسمية وهدف ١٥, ٠ إلى ٢, ٠ في المائة في حالة أقل البلدان نمواً. وأشار إلى ما قاله الأمين العام بأن استمرار انخفاض المساعدة الرسمية الموجهة إلى أقل البلدان نمواً أمر مُخجل. ومن المؤسف أن الجهود التي تبذلها تلك البلدان للوفاء باحتياجات سكانها يعوقها عبء ديونها. وأكد أن وفد ماليزيا يتطلع إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠١.

٦٧ - وانتقل إلى مشكلة التنمية المستدامة، فقال إن ماليزيا تلاحظ مع الأسف استمرار تدهور البيئة خلال العقد الأخير. وأن الدلائل تشير بوضوح إلى أن التنمية المستدامة مهمة بالغة الصعوبة وتتطلب إجراءات متضافرة ومنسقة من جانب جميع البلدان، إضافة إلى تحويل التمويل الدولي من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية. وأضاف أن مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، المتفق عليه في جدول أعمال القرن ٢١ يقتضي عدم سماح البلدان الغنية بتخلف البلدان الفقيرة. وأنه لا بد، في هذا الصدد، أن تضرب البلدان المتقدمة النمو المثل بتسوية مشاكلها الخاصة بالإنتاج والاستهلاك والتي تعترض سبيل التنمية المستدامة. وأكد أن ماليزيا، من جانبها، تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان التنمية المستدامة والمتوازنة.

٦٨ - ختاماً، قال إن العولمة، وإن كانت غير مدمرة في حد ذاتها، فإنه ينبغي الاهتمام بأوجه "الإساءة" الناتجة عن هذه العملية والتي تضر أحياناً بالبلدان النامية الضعيفة. وطالب باسم حكومته باتخاذ إجراء مشترك وإيجابي لضمان أن تعود العولمة بالفائدة على الجميع.

٦٩ - **السيد تيواري** (الهند): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به نيجيريا باسم مجموعة الـ٧٧ والصين.

٧٠ - ومضى يقول إنه، بالرغم من وجود بعض المؤشرات الإيجابية التي تبين أن الاقتصاد العالمي قد استعاد نشاطه بعد الأزمة المالية لسنتي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، فلا مجال لعدم المبالاة على ضوء أوجه التفاوت في نمط النمو بين مجموعات البلدان المختلفة. فبينما يسجل الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان المتقدمة النمو بعض المكاسب، نشاهد هبوطاً في الناتج المحلي الإجمالي لـ٣٧ من البلدان النامية. وذكر أن التقارير الأخيرة تُبرز وجود اختلالات في الاقتصاد الكبير تُعرِّضه لأخطار جسيمة وذلك بالإضافة إلى أن استمرار ارتفاع أسعار النفط قد يسبب مشاكل في النمو الاقتصادي العالمي، بصورة عامة.

٧١ - واستطرد قائلاً أن الهند ترى أن سبب ذلك قد يكون في أوجه القصور الموجودة في الهيكل المالي الدولي. وأضاف أنه يلزم، في هذا الصدد، إدماج البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات في المنظمات المالية الدولية حتى تؤخذ مشاكلها في الاعتبار بشكل كامل. وأن الاتجاهات

تشير إلى أنه لن يُحرز تقدم كبير في مكافحة الفقر في معظم البلدان النامية، ذلك لأن أوجه التفاوت الموجودة بين هذه البلدان والبلدان المتقدمة النمو مذهلة، وأن مكافحة الفقر من أهم التحديات التي يتعين على المجتمع الدولي التصدي لها. فمشكلة القضاء على الفقر لا يمكن أن تكون مسؤولية قاصرة على بلد أو آخر في اقتصاد العولمة، بل تتطلب الأخذ بنهج شامل.

٧٢ - وفيما يتصل بمشكلة العولمة، ذكر أن التجربة تبين أن قوى السوق لا تكفي وحدها لتوزيع الفوائد الناتجة عن إدماج الاقتصاد العالمي والابتكارات التكنولوجية بشكل متكافئ. فلا ينبغي الاكتفاء بترك قوى السوق تعمل تلقائياً إذ أن المشكلة الحالية تتمثل في تدعيم الدول لا إضعافها. فوجود الدول القوية وإقامة الشراكات العالمية الفعالة سيسمح بتحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان. ولاحظ أن اللجنة الثانية ستتاح لها إمكانية دراسة الجوانب المختلفة للعولمة، بغية تحقيق أقصى قدر ممكن من الفوائد مع وضع تدابير عملية للتصدي، بتعمق، لجوانب العولمة المتصلة بالاقتصاد الكبير.

٧٣ - ولاحظ أن صافي تدفقات رأس المال الموجهة إلى البلدان النامية لم يحرز تقدماً كبيراً منذ عام ١٩٩٩، وأن تلك البلدان ما زالت تعتمد على مساهمات رأسمالية شديدة التقلب، خاصة فيما يتصل برؤوس الأموال القصيرة الأجل؛ وقال أن هذه الحالة قد تؤدي إلى عواقب وخيمة على الصعيدين المالي والإنساني. ولذلك، يعتبر إصلاح الهيكل المالي الدولي، أمراً حاسماً من أجل تحسين الاتساق بين النظم المالية والنقدية والتجارية الدولية.

٧٤ - وأكد أن الاجتماع الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، والمقرر عقده في عام ٢٠٠١، سيوفر محفلاً لإجراء مناقشة شاملة للجوانب المختلفة لهذه المسألة. وقال إن الهند قد شاركت عن كثب في التحضير لهذا الاجتماع، وأن فريق العمل الذي شاركت في رئاسته قدَّم تقريراً يتضمن توصيات تغطي جميع الجوانب المترابطة لمسألة تمويل التنمية، من الديون الخارجية، وتدفق رأس المال الخاص، إلى التجارة وإصلاح الهيكل المالي. وأضاف أن الاجتماع الرفيع المستوى يجب أن يكفل معالجة هذه المسائل بصورة فعالة وإيجاد حلول دائمة وقادرة على البقاء.

٧٥ - وأوضح أن التجارة عنصر هام في النمو وأنه لا بد من وضع نظام تجاري قائم على أُسس محدَّدة، ومؤكد وموثوق ومتعدد الأطراف. ولاحظ، مع ذلك، أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها بجهد جهيد لم تطبق بنفس الروح المتوخاة إذ أن هناك عدم تماثل بين التحرر الشديد في تجارة السلع والخدمات ذات الأهمية للبلدان المتقدمة النمو والحواجز القائمة في سبيل تجارة الخدمات والسلع الكثيفة العمالة للبلدان النامية. وقال إنه ينبغي، في هذا الصدد دراسة أداء النظام التجاري الدولي بشكل مباشر وقاطع مع دعم كبير للأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية لصالح البلدان النامية.

٧٦ - وذكر أن عصر العولمة هو أيضاً عصر العولمة التكنولوجية وأنه حدثت طفرات جبارة في هذا المجال وقد سلَّمت الهند بأهميتها الحاسمة. وقال إن الاستثمارات المخصصة للبحث والتطوير زادت خلال العقود الخمسة الماضية، فارتفعت من ٢ مليون دولار في أوائل الستينات إلى ٢٠٠ مليون دولار في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. ولاحظ، مع ذلك، أن هذه الجهود وجهود البلدان النامية الأخرى تمثل جزءاً ضئيلاً من الاحتياجات، حيث أن سرعة الابتكارات وتطور التقنيات معناه أن نقل التكنولوجيات في الوقت المناسب له أهمية حاسمة بالنسبة

للبلدان النامية. وأعرب عن قلقه، لذلك، إزاء الزيادة الكبيرة التي حدثت تدريجياً في تكلفة نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، بينما يصطدم الوصول إلى هذه التكنولوجيا بعقبات عديدة. وقال إنه ينبغي، لذلك، إعادة النظر في أداء نظم الملكية الفكرية للوصول إلى توازن أكثر تكافؤاً بين ضرورة مكافأة الابتكار والحاجة إلى ضمان الانتشار السريع للتقنيات الجديدة.

٧٧ - ولاحظ أن مشكلتي البيئة والتنمية المستدامة من المشاكل ذات الأولوية بالنسبة للجنة الثانية، إذ أنه جرى التسليم، لدى انعقاد مؤتمر ريو، بأنه لا ينبغي التصدي لهاتين المشكلتين بنهج جزئي بل ينبغي الاستجابة للاحتياجات الأساسية المتعلقة بالنمو في البلدان النامية. وأنه قد ا تضح، بعد مرور ٨ سنوات على هذه القمَّة، أن البلدان المتقدمة النمو لم تتخذ سوى تدابير قليلة للوفاء بالتزاماتها الدولية، ومنها على سبيل المثال، ما يتعلق بتوفير موارد مالية إضافية للبلدان النامية لتمكينها من مواجهة التكاليف الإضافية المتمثلة في الوصول إلى التكنولوجيات الرشيدة بيئياً. وقال إنه جرى أيضاً، في قمة ريو، قبول مبدأ المسؤولية المشتركة والتفاضلية، التي يتخذ العالم الصناعي بموجبها تدابير تصحيحية ووقائية. وأعرب عن أسفه، لأن البلدان المتقدمة النمو لم تف بتعهداتها فيما يتصل بأساليب الإنتاج المولدة للانبعاثات، بينما سجلت البلدان النامية تقدماً حميداً في تطبيق جدول أعمال القرن ٢١. وأعرب عن أمله في أن تؤدي مداولات اللجنة الثانية حول هذه المسألة إلى تعجيل الأعمال التحضيرية لعملية ريو+١٠، التي ينبغي أن تركز الاهتمام على تقييم مدى الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في ريو؛ مع عدم محاولة إعادة التفاوض بشأن هذه الالتزامات.

٧٨ - وانتقل إلى مشاكل أقل البلدان نمواً فأكد ضرورة إيجاد حلول شاملة وعاجلة لها. ورحب بالتقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، ودعا المجتمع الدولي إلى إبداء الإرادة السياسية اللازمة لمعالجة هذه المشاكل.

٧٩ - وأكد أن الهند تشارك القارة الأفريقية الشقيقة في مصالح كثيرة، وأنها ترحب بما أبداه المجتمع الدولي من اهتمام متجدد بالتنمية في أفريقيا وقد شاركت بنشاط في المناقشات التي جرت حول هذه المسألة في إطار منظمة الأمم المتحدة. وأضاف أن بلده اتخذ مبادرات ثنائية جديدة لتعزيز روح التضامن بين بلدان الجنوب.

٨٠ - وذكر أن البلدان الجزرية الصغيرة النامية تمثل مجموعة أخرى من البلدان الجديرة بالاهتمام الخاص، لأن عدداً كبيراً منها يعتمد على تصدير سلعة وحيدة ويواجه تواتر أخطار وقوع الكوارث البيئية والطبيعية ويتسم بالضعف الشديد أمام الصدمات الخارجية. وقال إنه يجب وضع مشاكل هذه البلدان في الاعتبار في سياق المفاوضات المتعلقة بالتجارة العالمية.

٨١ - ختاماً، أكد أن أعمال اللجنة الثانية يجب أن تُركز الاهتمام على الأخذ بنهج أنشط إزاء شواغل التنمية في مطلع الألفية الجيدة، حتى تظل وثيقة الصلة بالأحداث الجارية.

٨٢ - **السيدة تاديي** (سان مارينو): لاحظت أن العام الجاري تميز بوجود تناقضات كبيرة، على ما يبدو. فبينما سجلت بعض البلدان نسبة نمو غير مسبوقة، استمرت بلدان أخرى في التخلف عن الركب وبدت غير قادرة على الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها العولمة. وقالت إن الأمور بدأت تستقيم في بلدان آسيا بعد الأزمة المالية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، بينما شاهدت بلدان أمريكا اللاتينية تحسناً في حالتها المالية. بيد أن بلدان أخرى، يقع أغلبها في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، لم تستفد بعد

من هذا التحسن العام في الأوضاع الاقتصادية. وقالت إن التقديرات تبين أن ٢٠ في المائة من سكان العالم يحصلون على أكثر من ٨٠ في المائة من الدخل العالمي وأن هناك نحو ٢,١ بليون شخص يعيشون على دخل يقل عن دولار واحد في اليوم.

٨٣ - وذكرت أنه قيل، بحق، أن المجتمع الدولي عليه أن يأخذ بمفهوم جديد للأمن الإنساني، يشمل غياب الحرب وينطوي أيضاً على التحرر من الفقر ومن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفيما يتصل بمكافحة الفقر، قالت إن معظم البلدان التي لم تحقق الهدف المتمثل في معدل نمو أدنى نسبته ٣ في المائة سنوياً في الناتج المحلي الإجمالي موجودة في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. وأضافت أن الأمين العام، في تقريره لعام ٢٠٠٠ عن أعمال المنظمة (A/55/1)، عرض استراتيجية مؤلفة من عنصرين: زيادة إمكانية الحصول على الموارد ووضع سياسات ملائمة تضمن استخدام تلك الموارد بأقصى قدر من الفعالية.

٨٤ - واستطردت قائلة أن الديون الخارجية من أهم العقبات في سبيل التنمية. وأضافت أنه، في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المعقود في براغ، سلَّم مشاركون مختلفون بالتقدم المحرز في تنفيذ المبادرة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. إلاَّ أن النتائج جاءت مخالفة للتوقعات. وأوضحت أهمية تركيز الاهتمام على مسألة تخفيف عبء الديون وضرورة كفالة توجيه المبالغ غير المستخدمة لسداد الديون لمبادرات الحد من الفقر.

٨٥ - ولاحظت أن الأزمات المالية تمثل عقبة أخرى في سبيل التنمية وأن أزمة عام ١٩٩٧ أعادت عدداً كبيراً من الأشخاص إلى حالة الفقر. وقالت إنه يلزم إجراء إصلاح هيكلي للنظام المالي الدولي بحيث يسمح الهيكل الجديد بتوقع الأزمات، وبالتالي، بتدارك وقوعها، وبتوفير الأدوات للاستجابة السريعة والمناسبة عند وقوع الأزمة.

٨٦ - وأعربت عن تأييد حكومة سان مارينو للإعلان الوزاري المعتمد من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن مسألة تكنولوجيا المعلومات في تموز/ يوليه ٢٠٠٠، حيث دعا المجلس جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى توحيد جهودها للحد من الفجوة الرقمية ووضع تكنولوجيا المعلومات في خدمة التنمية للجميع. وذلك اقتناعاً منها بأن هذه التكنولوجيا أداة للتنمية. وقالت إن الخطط الوطنية لتشجيع هذه التكنولوجيات يجب أن تكون جزءاً مكملاً لاستراتيجيات التنمية. واستدركت قائلة أن اقتناء هذه التكنولوجيات لا يكفي، بل ينبغي ضمان التدريب المناسب لمعرفة كيفية استعمالها. وأن بلدها يعقد آمالاً كبيرة على الدور الذي تقوم به دائرة تكنولوجيا المعلومات بالأمم المتحدة.

٨٧ - وأكدت أن مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز من دواعي القلق الشديد لأنها ليست مجرد مشكلة صحية بل مسألة تتعلق بالبقاء، خاصة في أفريقيا، كما لاحظ البعض في مؤتمر دوربان، المعقود في تموز/ يوليه

٨٨ - وقالت إن سان مارينو على قناعة كذلك بأن علينا جميعاً أن نبذل كل جهد ممكن لحماية البيئة لصالح الأجيال المقبلة وأنها طرف في أهم الصكوك الدولية المبرمة في هذا المجال. وهي تتابع باهتمام شديد الأنشطة المتصلة بمتابعة مؤتمر ريو. وأضافت أنه يلزم كذلك مواجهة مشكلة النمو السكاني، حيث أن هذه الزيادة ستكون مركزة حصراً في المناطق الحضرية بالأقاليم الأقل نمواً حتى عام ٢٠٣٠. وختاماً، أكدت أن سان مارينو ستتابع باهتمام مبادرة إنشاء تحالف عالمي بين المدن التابعة للبنك

الدولي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وتنفيذ خطة "مدن بلا عشوائيات".

٨٩ - **السيد الحداد** (اليمن): قال إن الإعلان الصادر عن قمة الألفية وتقرير الأمين العام المعنون "نحن الشعوب" والوثائق الأخرى التي تبرز التحديات التي تواجهها البشرية خلال الألفية الثالثة تحثُّنا على أن نبحث جميعاً عن نهج ورؤى كفيلة بإحداث المزيد من الأمن والاستقرار والرفاهية والرخاء الاقتصادي والوئام الاجتماعي. ومع الإجماع العام على الأثر الكبير للعولمة التي لا رجعة فيها وعلى جوانبها الإيجابية، لا بد من التساؤل مع ذلك، في هذه اللجنة، لمن ستعود فوائدها، وإذا كانت منسجمة مع مبادئ الاعتماد المتبادل ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة الداعية إلى العدالة والإنصاف والمساواة. وذكر أن أقل البلدان نمواً ما زالت ترزخ تحت وطأة الفقر، عاجزة عن تحقيق أهدافها الإنمائية حيث أن عوائد التنمية الشحيحة التي تجنيها من خططها الاستثمارية تلتهمها الديون الخارجية وأعباء خدمة الديون، وتظل الأسواق الدولية موصدة أبوابها أمام صادراتها الزراعية و لم يعد هناك إيفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية. ولاحظ أن جمهورية اليمن التي تنتمي إلى هذه الفئة من البلدان، تعمل كل ما في وسعها لمواجهة تحديات التنمية، مع تركيز جهودها على محاربة الفقر. وقال إن استراتيجية البلد تعتمد على التحرير الاقتصادي، والحكم الرشيد، والديمقراطية، وحرية الصحافة ومشاركة المجتمع المدني في الحياة السياسية وإعطاء المرأة مكانها المناسب في المجتمع. ولاحظ أن هذا النهج يتطلب موارد جمة، وأن اليمن تتطلع لذلك إلى أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، ويطلب كذلك العمل بتوصيات قمة الألفية وقمة هافانا.

٩٠ - وأكد أن العولمة يجب أن تستند إلى المساواة والعدالة وأن تراعي الاعتماد المتبادل وروح المسؤولية المشتركة، وضرورة تقاسم الفوائد والمسؤولية. وقال إن إدماج أقل البلدان نمواً والبلدان النامية بشكل عام في الاقتصاد العالمي يعتمد على الإرادة السياسية وصدق القناعة بأن التنمية الشاملة هي مسؤولية أخلاقية وإنسانية مشتركة وأنه ما لم يتم إصلاح النظام الاقتصادي والمالي الدولي لا نستطيع القول بأننا نسير في المسار الصحيح. ختاماً، أكد ثقة بلده في أن اللجنة الثانية ستستفيد من قوة الدفع المتولدة من قمة الألفية للتوصل إلى قرارات تتمشى مع حقائق الأوضاع الراهنة للاقتصاد الدولي.

٩١ - **السيد سين سون هو** (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): لاحظ أنه لئن كان النصف الثاني من القرن العشرين قد تميز بسرعة نمو الاقتصاد العالمي، فقد ازدادت اليوم الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية نتيجة لنظام غير عادل في العلاقات الاقتصادية الدولية. وقال أن التقلبات الاقتصادية قد اتخذت أبعاداً فلكية، وازداد تهميش البلدان النامية في عملية التنمية الاقتصادية العالمية، خلال العقود الأخيرة. وأضاف أن وفده يود أن يولي أهمية خاصة لمسألة تطوير العلم والتكنولوجيا، ذلك إنه لا يمكن ضمان التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة إلا مع تنمية القدرات العلمية والتقنية، على التوازي. وذكر أن الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية تُعبِّر عن وجود اختلال في معدل التطور العلمي والتكنولوجي في الأجل الطويل وإن أحدث الابتكارات العلمية التقنية قد استغلتها قلة من البلدان المتقدمة النمو بينما تنقل التكنولوجيا القديمة إلى البلدان النامية. وأكد أن الاقتصاد الدولي لن يأمن من عدم الاستقرار أو التقلبات إذا استمر نظام العلاقات الاقتصادية الذي يحابي حفنة من البلدان بصورة منفردة، وأن البلدان المتقدمة

النمو لا بد أن تتأثر بذلك. وقال إن هناك حاجة ملحة إلى إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية بروح من التعاون المشترك حتى يكون القرن الجديد قرناً تسوده التنمية والرخاء المشترك، والاستخدام العادل للإنجازات المحققة في مجال العلم والتكنولوجيا.

٩٢ - ومضى يقول إن العقبات المصطنعة التي تضعها البلدان المتقدمة النمو في سبيل العلم والتكنولوجيا والحواجز الجمركية والتكنولوجية التي تقيمها في وجه البلدان النامية تعرقل التنمية المستدامة لتجارة تلك البلدان واقتصاداتها وتحول دون مشاركتها الكاملة في إدارة الاقتصاد الدولي. وأضاف أن البلدان المتقدمة النمو عليها أن تتخلص من مفهومها القديم لنقل التكنولوجيا بدافع تحقيق الربح. وأكد أن الأمم المتحدة عليها أيضاً الاضطلاع بواجبها الكامل في مجال العلم والتكنولوجيا، وأنه يتعيَّن عليها، في هذا السياق، أن تنشط نظام المفاوضات المتعددة الأطراف المنشأ في إطار هيكل الأمم المتحدة لنشر العلوم والتكنولوجيا ونقلها إلى البلدان النامية وإيلاء الاهتمام المطرد لمسألة التطوير العلمي والتكنولوجي في هذه البلدان.

٩٣ - وأوضح أنه ينبغي وضع حد للجزاءات الاقتصادية المفروضة من جانب واحد والتي تعرقل تنمية الاقتصاد العالمي. ولاحظ أن الحرب ا لباردة قد انتهت، بيد أن الجزاءات - وهي نتاج سياسة الهيمنة - قد تضاعفت. وأضاف أن على جميع البلدان أن تبدي عزمها الثابت على الدفاع عن المصالح المشتركة وتسوية الخلافات عن طريق التفاوض، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ولأحكام القانون الدولي السارية، في مطلع الألفية الجديدة.

٩٤ - وذكر أن الشعب الكوري يعمل جدياً، في الوقت الحالي، على إقامة أمة قوية، وفقاً لفكر القائد العظيم، الجنرال كيم جونغ إيل. وأن العلم والتكنولوجيا يمثلان إحدى الدعامات الثلاث لهذا المشروع الذي يرمي إلى اللحاق بالركب، في هذا المجال، خلال فترة قصيرة. وأكد عزم الشعب الكوري الثابت على إقامة أمة يسودها الرخاء على أساس العلم والتكنولوجيا إذ تحظى التكنولوجيات الرائدة في مجالي الإلكترونيات والعلوم الإحيائية باهتمام خاص على الصعيد الوطني. وأضاف أنه يجري حالياً تنفيذ مشاريع لتسوية الأراضي وزراعة الغابات وحفر القنوات لحماية البيئة، وتحقيق الاستقرار في الحالة الغذائية، وتنمية الاقتصاد.

٩٥ - **السيد هاول** (منظمة العمل الدولية): قال إن العولمة تفتح آفاقاً جديدة، غير مطروقة للتنمية، وإن كانت تساعد، في نفس الوقت، على زيادة حدَّة الفقر والبطالة وعدم الاستقرار الاجتماعي. وأضاف أن التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي يتمثل في التحكم في هذه العملية حتى يستطيع الجميع الاستفادة منها، وأن منظمة العمل الدولية ترى أنه لا بد من تنسيق أوثق للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، من أجل ذلك.

٩٦ - ومضى يقول إن الشعور السائد، على الصعيد الدولي، هو أ ن النظام المتعدد الأطراف لا يؤدي مهمته، بطريقة مرضية. وأن القدرة على إسداء المشورة المتسقة حول مسائل السياسة العامة هي، دون شك، أهم ما يمكن تقديمه للصالح العام. ولذلك يجب أن تعمل المنظمات الدولية على تنمية قدرتها على التفكير المتكامل ووضع الحلول التي تتجاوز ولاية وخبرة كل منها وتتجاوز مجرد التنسيق وعدم الازدواج.

٩٧ - ولاحظ أن السياسات التي تعكس جميع الأبعاد تأتي بنتائج جد مفيدة، على الصعيد الوطني، وأن أوجه التقدم المتزامنة التي يتم تحقيقها في السعي إلى النمو، وزيادة العمالة، والحد من جوانب التفاوت، وتحسين الأمن الاجتماعي والاقتصادي، وتعزيز الحقوق الأساسية، والحكم الديمقراطي، ووضع إطار سليم لأداء الأسواق تعزز بعضها بعضاً. وأضاف أنه يتم بذلك تناقص خطر أن تضر السياسات المطبقة في قطاع من القطاعات بتحقيق الأهداف المحددة في قطاع آخر، والمساعدة على التوزيع المتوازن للموارد.

٩٨ - وأوضح أن منظمة العمل الدولية تساهم في إدماج السياسات الاقتصادية والاجتماعية في إطار برنامج عملها المعني بالعمل الشريف الذي صدق عليه المشاركون في قمة الألفية. وقد وضع البرنامج حول أربعة محاور أساسية: إنشاء الوظائف، وكفالة الحقوق الأساسية في مجال العمل، وتعزيز الحماية الاجتماعية وتشجيع الحوار الاجتماعي. وذكر أن المساواة بين الجنسين والتنمية من المواضيع المشتركة بين القطاعات. وأضاف أن الفريق العامل المعني بالبعد الاجتماعي للعولمة والتابع لمنظمة العمل الدولية قام بتقييم كيف يمكن أن تساعد الاتجاهات العالمية الراهنة على تحسين الظروف المعيشية للجميع، على أكمل وجه. وأن مداولات الحكومات وأرباب العمل والعاملين يدعمها برنامج عملي المنحى للبحوث وتُثريها مشاركة منظمات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

٩٩ - ولاحظ أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها آثار اقتصادية واجتماعية في قطاعات كثيرة، خاصة في قطاع العمل. وقال إن منظمة العمل الدولية تشجع اعتماد سياسات ترمي إلى استغلال الفرص التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية وإلى الحد من "الفاصل الرقمي" داخل البلدان وفيما بينها. وأضاف أن التقرير الخاص بالعمل في العالم لعام ٢٠٠١، سيخصص لموضوع العمل الشريف في مجتمع المعلومات، لهذا الغرض.

١٠٠ - وذكر أن منظمة العمل الدولية مشتركة بنشاط في الأعمال التحضيرية للاجتماع الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية. وقال إن المنظمة مقتنعة تماماً بأن أي إصلاح للنظام المالي الدولي يجب أن يعكس ضرورة المراعاة الكاملة للأثر الاجتماعي المحتمل للسياسات المالية قبل اعتمادها. وأضاف أنه يجب أن يوضع ما يترتب على تشجيع المساواة بين الجنسين من آثار مالية، في هذا السياق.

١٠١ - وتناول الوباء العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، فقال إن هذا الوباء أصبح عاملاً محدداً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعدد كبير من أفقر البلدان. وأضاف أن آثاره في مجال العمل أصبحت ملموسة بدرجة شديدة وأن منظمة العمل الدولية انضمت إلى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل مواجهة هذا التحدي. وأكد أن الموارد التي حشدها أرباب العمل ونقابات العمال يجب أن تكمِّل الموارد المقدمة من الحكومات والمجتمع الدولي من أجل حماية حقوق الأشخاص المصابين والاستجابة لاحتياجات الضحايا وأسرهم، وتثقيف الجمهور من أجل تغيير المواقف، وعكس مسار الاتجاهات المقلقة السائدة في الوقت الحالي.

١٠٢ - **السيدة دورانت** (جامايكا): تكلمت باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي التي هي أعضاء في الأمم المتحدة، فقالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلت به نيجيريا باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، وساموا باسم تحالف

الدول الجزرية الصغيرة. وأضافت أن الألفية الجديدة قد دفعت المجتمع الدولي إلى تقييم ما أُحرز من تقدم وتعديل ترتيب الأولويات وإعادة النظر في الاستراتيجيات المتخذة لتعزيز السلام والرخاء في السنوات المقبلة. وأعربت عن الشعور بخيبة الأمل لعدم إحراز تقدم ملموس في تجسير الاختلاف في المنظور والآراء حول أسلوب العمل، مع سهولة الاتفاق على تحديد التحديات وطبيعة المشاكل الواجب حلها. وأن هذا يتجلى بوضوح في التجزئة التدريجية لبرنامج التنمية والاتجاه إلى التصدي لبعض جوانب التنمية وتجاهل جوانب أخرى. وذكرت أن بلدان الاتحاد الكاريبي ترى أن التقدم الحقيقي في سبيل تحقيق الأهداف المحددة لن يتحقق إلا باعتماد استراتيجية إنمائية متكاملة. فلا سبيل إلى القضاء على الفقر والجوع دون التعامل مع تزايد بطء النمو وتوقفه في البلدان النامية أو الحواجز التجارية التي تساهم في الحد من هذا النمو. ولا يمكن لأي استراتيجية إنمائية أن تتغاضى عن العبء الساحق للديون وخدمة الديون الذي يمنع حكومات بلدان عديدة من تمويل البرامج الاجتماعية لصالح الفقراء، أو عن أهمية الوصول إلى المعرفة والمعلومات، ونقل التكنولوجيا المناسبة أو تنمية القدرات المحلية للاستفادة منها بصورة فعالة، في عالم يتسم بسرعة تقدم التكنولوجيا. وأكدت أن أي نظام اقتصادي دولي لا يضع في الاعتبار أوجه ضعف الدول الصغيرة لا يؤدي، بطبيعته، إلى تشجيع التنمية على أساس التكافؤ والعدالة.

١٠٣ - ولاحظت أن النكسات التي تعاني منها البلدان الفقيرة والضعيفة، بما في ذلك البلدان الجزرية الصغيرة النامية نتيجة للعولمة ولتحرير التجارة توضح هذه الحالة تماماً فقد تحقق قدر من النمو والتوسع في بعض البلدان، بينما أدى التهميش إلى تدهور اقتصادي واجتماعي في أغلب البلدان الأخرى. ومن دواعي القلق أن نلاحظ، في الواقع، أن عدد الذين يعيشون في فقر مدقع ظل على ما هو عليه، دون تغير تقريباً خلال العقود الأخيرة.

١٠٤ - وأعربت عن قلق بلدان الجماعة الكاريبية لاستمرار السياسات الحمائية وممارسات الدعم التي أثّرت على مستويات وصول منتجاتها إلى الأسواق. وقالت إن منح معاملة خاصة وتفاضلية للبلدان الضعيفة تعتبر حاسمة بالنسبة لقدرة اقتصاداتها على البقاء ولبقاء تلك البلدان في النظام الدولي للتجارة والمال.

١٠٥ - وأكدت أن آثار العولمة تتجاوز ما يترتب عليها من نتائج اقتصادية حيث أنها ساعدت على إدامة دورة الفقر والهوان الإنساني في كثير من البلدان النامية. وأضافت أن الخدمات الاجتماعية تدهورت وأنه ينبغي وضع نظام جديد للإدارة الاقتصادية الدولية يشمل الجميع، حقيقة، ويكفل التوزيع المنصف للفوائد، حتى تنجح عملية العولمة.

١٠٦ - وأوضحت أن بلدان الجماعة الكاريبية ترى أن المبادرة المعززة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أداة هامة لمكافحة الفقر في البلدان النامية. بيد أنه ينبغي اعتبارها عنصراً واحداً في مبادرة أكبر لحل مشكلة الديون.

١٠٧ - وتابعت حديثها قائلة إن الحاجة إلى إقامة حوار جدّي حول تمويل التنمية تعتبر ملحة أكثر من أي وقت مضى. وأضافت أن وفدها يرحب بتوثيق التعاون بين مؤسسات بريتون وودز والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ويولي أهمية للاجتماع الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية والمقرر عقده في عام ٢٠٠١. وبيَّنت أن هذا الاجتماع سيتيح للمجتمع الدولي فرصة، لم يسبق لها مثيل، لمناقشة إصلاح النظام المالي الدولي لكي يصبح

أكثر استقراراً ويستجيب بشكل أفضل لاحتياجات البلدان النامية.

١٠٨ - وقالت إن بلدان الجماعة الكاريبية تعيد تأكيد الدور الأساسي الذي ينبغي أن يواصل التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية القيام به في إطار استراتيجية النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. فهي تؤيد بشدة تعزيز الآليات التي تعمل على تقدم العلاقات بين بلدان الجنوب وتشجع الاعتماد على الذات. وأضافت أن مؤتمر قمة الجنوب الأول المعقود في هافانا، في نيسان/ أبريل ٢٠٠٠، قد أدى إلى تجديد التزام بلدان الجنوب بوضع استراتيجية مشتركة من أجل المستقبل وتقاسم الموارد والخبرة وأفضل الممارسات. وذكرت أن بلدان الجنوب تتوقع أن تواصل منظومة الأمم المتحدة تقديم دعمها، على أكمل وجه، لتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية والتعاون بين بلدان الجنوب.

١٠٩ - وبينت أن بلدان الجماعة الكاريبية تتطلع إلى التعاون بشكل أوثق مع الأمانة العامة في السعي إلى مبادرات ترمي إلى معالجة شواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأنها أحاطت علماً، على وجه الخصوص، بالمعلومات المقدمة بشأن العمل على تحديد رقم قياسي لمعدل الضعف لهذه البلدان، وقالت إن هذه البلدان ترحب أيضاً بالإجراءات المتخذة لتشجيع نهج متكامل لإدارة منطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة، وأنها ستعيد تقديم مشروع قرار بشأن هذه المسألة وتتطلع إلى الحصول على تأييد جميع الوفود.

تنظيم الأعمال

١١٠ - **الرئيس:** نقَّح برنامج العمل الوارد في الوثيقة A/C..2/55/L.1 شفوياً، فأعلن أ ن تقرير جامعة الأمم المتحدة (A/55/31) سينظر فيه في جلسة بعد ظهر يوم الثلاثاء ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر، في إطار البند ٩٧ من جدول الأعمال: التدريب والبحث.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥